

العنوان:	مؤتمر الاتجاهات الحديثة في السياسة الخارجية اليابانية
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	الأمير، نيللي كمال
المجلد/العدد:	ع 20
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2004
الشهر:	يوليو
الصفحات:	141 - 147
رقم MD:	66037
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الدبلوماسية، اليابان، السياسة الخارجية، العلاقات الخارجية، الأحوال السياسية، النظم السياسية، المعاهدات الدولية، التعاون الدولي، المؤتمرات
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/66037">http://search.mandumah.com/Record/66037</a>

# مؤتمر الاتجاهات الحديثة في السياسة الخارجية اليابانية

## مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

الأحد ٢٨ مارس سنة ٢٠٠٤

نيللى كمال الأمير \*

عقد مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مؤتمراً حول الاتجاهات الحديثة في السياسة الخارجية اليابانية. والذي تناول من خلال الدراسات التي قدمها المشاركون من المصريين واليابانيين، عملية صنع السياسة الخارجية في اليابان، وعلاقات اليابان الإقليمية مع دول شرق آسيا، والصين وروسيا، والدولية مثل العلاقات اليابانية مع الدول العربية، والأوروبية والأمريكية. بالإضافة إلى ذلك تناولت دراسات المؤتمر دور القوى الداخلية في صنع السياسة الخارجية اليابانية. وقد قدمت اثنتا عشرة دراسة خلال جلسات المؤتمر الأربع.

في الجلسة الأولى للمؤتمر تم التركيز على البعد الداخلي في صنع السياسة الخارجية اليابانية. حيث تحدث الدكتور توشيهيرو مينوهارا، الأستاذ المساعد بكلية القانون، جامعة كوبي اليابانية عن "العلاقات اليابانية الأمريكية الماضى، والحاضر والمستقبل". وذلك من خلال تأكيده على محورية هذه العلاقات في الحفاظ على الأمن القومي الياباني. وتكمن أهميتها اقتصادياً في كون الولايات المتحدة سوقاً واسعاً للمنتجات اليابانية. وإقليمياً تمثل الولايات المتحدة دعامة أساسية للاستقرار الإقليمي بالنسبة لليابان. بالإضافة إلى ذلك هناك تاريخ طويل من التفاعل بين الطرفين الياباني والأمريكي يعود إلى سنة ١٨٥٣.

وقد وصف العلاقات اليابانية الأمريكية في الوقت الحاضر بأنها شراكة راسخة أو ثابتة، حيث لا توجد نقاط للخلاف. كما شهدت العلاقات بين البلدين أفضل فتراتهما خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين. وعن موقف اليابان من سياسة الاحتلال الأمريكي للعراق، يرى مينوهارا أن اليابان قد أعلنت منذ بداية هذه الأزمة تأييدها الكامل للولايات المتحدة ومساندتها في هذه القضية. وهو ما وصفه بالسياسة الصائبة لتدعيم وللحفاظ على متانة العلاقات الثنائية!

كما قدمت الأستاذة الدكتورة هدى ميتكيس، أستاذة العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية دراسة بعنوان "البعد الداخلي وأثره على السياسة الخارجية اليابانية". وترى أن السياسات الداخلية في اليابان تمثل أحد أهم مجالات صياغة السياسة الخارجية حيث يفرض العديد من

\* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

القيود على السياسات الخارجية اليابانية مقارنة بغيرها من الدول. وبالنظر إلى طبيعة الإدارة في اليابان فإنه يتم تقاسمها بين كل من البيروقراط الذين يأخذون على عاتقهم مهمة تحديد معالم السياسة العامة ويتمركزون بالأساس في طوكيو حيث تتواجد معظم الوزارات إضافة إلى رجال السياسة الحريصين على حماية مصالح الهيئة الناجبة.

وبالنظر إلى وضع رئيس الوزراء داخلياً، فإنه يتمتع بدور كبير في صنع السياسة الخارجية، ويزداد هذا الدور في حالة رئيس الوزراء الحالي كوزومي الذي يولى التحالف الأمريكي الياباني اهتماماً محورياً. وهو ما دعى إلى تمرير القانون الخاص بالإرهاب عقب أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، حيث يسمح هذا القانون للقوات اليابانية بدعم الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان، كذلك لم يتردد رئيس الوزراء في إعلان تأييده للرئيس الأمريكي بغزو العراق إضافة إلى سماحه للقوات اليابانية بالذهاب إلى العراق، وهو ما يشير إلى اتساع دور رئيس الوزراء في السياسة الخارجية مقارنة برؤساء الوزارة السابقين في اليابان.

بالإضافة إلى ذلك تناول "الدور الدولي لليابان بين المناظرة الداخلية والاستراتيجيات الدولية" منصور أبو العزم، الصحفي بجريدة الأهرام. ويركز على الموقف الياباني من الحرب الأمريكية على العراق، وكيف أثر هذا التطور في السياسة الخارجية اليابانية على اليابان داخلياً. حيث بررت تلك الاستراتيجية بالدوافع التالية: أولاً، عدم رغبة اليابان في تكرار تجربة حرب تحرير الكويت والتأكيد على أن اليابان مستعدة للمشاركة مع المجتمع الدولي في تقديم تضحيات مثل بقية الدول، وألا تقتصر مساعدتها الدولية على تقديم الدعم المالي فقط. ثانياً، أن اليابان دولة تجارية اقتصادية بالأساس. ومن ثم، تضع الأهداف الاقتصادية في مقدمات أولوياتها في غضون عملية صناعة القرار السياسي، وأن لليابان مصالح اقتصادية مهمة وكبيرة في منطقة الخليج العربي والعراق يههما أن يسود الأمن والاستقرار تلك المنطقة. وترى الدراسة أن استقرار وأمن منطقة الخليج العربي تعد قضية أمن قومي بالنسبة لليابان. فاليابان تستورد ما يتراوح بين ٨٠ إلى ٨٥% من إجمالي احتياجاتها من النفط من منطقة الخليج العربي.

وقد عرضت الدراسة لثلاث سيناريوهات للدور الياباني في النظام الدولي:

الأول: أن تصبح اليابان دولة طبيعية مسلحة - ليس فقط بالقوة السياسية والاقتصادية - ولكن بالقوة العسكرية أيضاً. وأن تكون لها قوة مساوية أو أكبر من القوى الأوروبية.

الثاني: أن تكون اليابان مسالمة صغيرة، وهو الطريق الذي عرفته اليابان خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وهو أمر مستبعد لليابان في الوقت الحاضر.

الثالث: أن تواصل اليابان طريقها في أن تكون قوة اقتصادية كبرى تركز على الحالات التجارية والاستثمارات والقوة الاقتصادية، وال تكون لها أية قوة عسكرية على الإطلاق.

أما الجلسة الثانية للمؤتمر فقد انقسمت إلى محورين رئيسيين تناول الأول بعض العلاقات الدولية لليابان والمتمثلة تحديداً في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودول العالم الثالث، بينما تناول المحور الثاني مفهوم الأمن الإنساني وكيف أصبح على قمة بنود أجندة السياسة الخارجية لليابان.

تحدث الأستاذ الدكتور خليل درويش أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عن "اليابان والعالم الثالث: رؤية استراتيجية". حيث يرى أن اليابان حرصت على اتباع استراتيجية تقوم بمقتضاها

بتحقيق التوازن بين وضع اليابان كدولة تعتمد على أسواق دول العالم الثالث سواء كمصدر من مصادر المواد الخام الأولية أو سوقاً لتصريف السلع والمنتجات اليابانية من ناحية وبين وضعها كدولة من الدول الصناعية الكبرى من ناحية أخرى. وقد تطورت هذه الاستراتيجية خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين. إلا أن عقد التسعينيات قد شهد عدة تطورات محورية؛ حيث تحولت سياسة المعونات اليابانية إلى التعبير عن اهتمامات سياسية وأمنية ليست أقلها أهمية محاولة استخدام المعونة بغرض تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، وتماشياً مع الاتجاه العام الذى تبديه السياسات الخارجية من محاولة موازنة سلوكها مع الحلفاء فى الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة.

وبشكل عام، فإن اليابان قد أعطت تركيزاً أكبر لتوجيه المعونات نحو دول العالم الثالث بما يخدم المصالح التجارية والاقتصادية لها فى الخارج كما تبدى اليابان اهتماماً أكبر خلال السنوات الأخيرة لمواجهة قضايا البيئة العالمية الجديدة مثل دعم قيم السوق وتدعيم الاتجاهات الرامية لتحقيق التحولات الديمقراطية ودعم قضايا السلم والأمن الدوليين ومؤازرة جهود الأمم المتحدة بمشاركة حلفائها فى النظام الدولى.

كما تناول السيد صدقى عابدين، الباحث بمركز الدراسات الآسيوية، "سياسة اليابان تجاه الاتحاد الأوروبى". مؤكداً على تنوع أشكال هذه العلاقات. ومن القضايا الأمنية التى بزر فيها اختلاف بين موقف اليابان وموقف بعض الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا وفرنسا وبلجيكا قضية استخدام القوة ضد العراق، إذ أنه فى الوقت الذى أيدت فيها اليابان ودون أى تحفظات العدوان الأمريكى البريطانى على العراق ملقبة باللائمة على العراق بسبب انتهاكه للقرارات الدولية فإن الدول الأوروبية المذكورة عارضت استخدام القوة ضد العراق. ولم تكف اليابان بمجرد التأييد وإنما شاركت لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية بقوات فى مناطق الصراع.

وعلى مستوى القضايا الاقتصادية، تولى السياسة الخارجية اليابانية الاهتمام بقضية إطلاق العملة الأوروبية الموحدة. والواقع أن اليابان قد رحبت بهذه الخطوة مطالبة بأن يكون الدولار واليورو والين عملات رئيسية فى العالم، والواقع أن اليابان قد رحبت بهذه العملية نظراً لأن لديها سياسة معروفة باسم سياسة تدويل الين، ومن ناحية أخرى فإنها كانت قد طالبت بإنشاء صندوق نقد آسيوى بعد الأزمة المالية الآسيوية سنة ١٩٩٧، الهدف منه زيادة التعامل بالين فى آسيا، وهذه الخطوة الأولى فى تدويل الين، بحيث تزداد التعاملات بالين فى المنطقة الآسيوية سواء على صعيد التجارة أو الإقراض أو عمل التسويات، وكذلك أن يكون الين من العملات التى تدخل فى احتياطات الدول والشركات فى المنطقة.

أما مفهوم الأمن الإنسانى والسياسة الخارجية اليابانية بعد الحرب الباردة، فقد درسته خديجة عرفة محمد، الباحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وقد رأت أن هذا المفهوم يقوم بالأساس على جعل الإنسان الفرد وليس الدولة وحدة التحليل الأساسية، إذ يقوم مفهوم الأمن الإنسانى على صون الكرامة البشرية وتلبية احتياجات الإنسان المعنوية قبل المادية من خلال الاعتماد على أدوات دبلوماسية جديدة وسياسات تنموية رشيدة دون اللجوء إلى القوة العسكرية انطلاقاً من أى سياسة أمنية يجب أن يكون هدفها تحقيق أمن ورخاء الأفراد.

وبالنسبة لتعامل اليابان مع هذا المفهوم، فقد رأت الدراسة أنها تعتبر من أوائل الدول التى تنبّهت لمفهوم الأمن الإنسانى فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بوضعها المفهوم أحد عناصر أجندتها الأمنية خارجياً، كما تبنت رؤية واضحة للتعامل مع قضايا الأمن الإنسانى على المستوى العالمى. وقد ظهر ذلك مع سنة ١٩٩٨ أثناء قيام رئيس الوزراء فى ذلك الوقت كيوزى أوباشى بجولة فى بعض الدول الآسيوية بعد الأزمة المالية الآسيوية. حيث أعلن الأمن الإنسانى عنصراً أساسياً فى السياسة الخارجية اليابانية الأمنية، مؤكداً على أنه فى ظل المخاطر التى تهدد البقاء البشرى فى القرن الحادى والعشرين، فإن الحاجة ملحة لاجل القرن الحادى والعشرين قرن محوره الإنسان.

وقد استكملت الجلسة الثالثة للمؤتمر دراسة العلاقات الدولية لليابان وذلك على المستوى الإقليمى. حيث تناولت الدراسات الثلاث لهذه الجلسة علاقات اليابان بكوريا الجنوبية، ودول شرق آسيا، والصين وروسيا.

وقد تناول تمط السياسة الخارجية اليابانية تجاه الأزمة الكورية فى ظل تحولات النظام الدولى، الأستاذ الدكتور جمال زهران، أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية، كلية التجارة جامعة قناة السويس. وتوضح تلك الدراسة منذ بدايتها أهمية تحليل السياسة الخارجية لليابان كونها إحدى الدول الكبرى الصاعدة والمرشحة لأن تلعب دوراً دولياً متنامياً فى إدارة النظام الدولى فى القرن الحادى والعشرين. وذلك من خلال التعرف على سمات هذه السياسة، وتوجهاتها، والعوامل التى تؤثر عليها خاصة فى ظل التحولات التى يشهدها النظام الدولى.

وعلى الرغم من وصف السياسة الخارجية اليابانية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين بالدور النشط إلا أن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة وإعلانها انفرادها بالنظام الدولى، وانتهاجها الحرب على الإرهاب، لم يكن بوسع اليابان أن توسع من هذا الدور النشط، بل انحسر الدور اليابانى ليصبح دوراً مقيداً فى ظل تبعية ولكنها فى الوقت ذاته ليست التبعية التى كانت سائدة فى اليابان خلال فترة العزلة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية.

وبعد أن كان متوقفاً بعد تولى كويزومى رئاسة الوزراء فى اليابان أن يبادر بانتهاج سياسة خارجية نشيطة وفعالة إقليمياً ودولياً تتسق ومكانة اليابان اقتصادياً من جانب، ومستقلة عن الولايات المتحدة من جانب آخر، إلا أن مجمل مخرجات السياسة الخارجية اليابانية على المستويين الإقليمى والدولى تؤكد التراجع اليابانى عن الدور النشط الذى بدأته إلى دور مقيد بالسياسات الأمريكية. وقد اتضح مدى تأثير التحولات فى النظام الدولى عموماً وبعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ على نمط السياسة الخارجية اليابانية.

وقدم محمد إبراهيم الدسوقي، الصحفى بجريدة الأهرام دراسة حول "الاتجاهات الحديثة فى علاقات اليابان مع روسيا والصين". وتتوغل العلاقات اليابانية مع الصين وروسيا تاريخياً بين الصراع والتنافس. فبحكم الجوار الجغرافى بين اليابان وروسيا كان من المحتم اهتمام كل طرف بالآخر لعوامل متصلة بأمنها القومى، ومع أن اليابان سعت لتحديد جبهة الاتحاد السوفيتى السابق فى الحرب العالمية الثانية بتوقيع معاهدة حياد معه، فقد انتهز ستالين هزيمة اليابان وأعلن الحرب عليها، ودفع بقواته للاستيلاء على جزر الكوريل سنة ١٩٤٥، وأسرت القوات السوفيتية ٦٠٠ ألف يابانى جرى إرسالهم إلى معسكرات العمل فى سيبيريا،

حيث تظل تلك الأزيمة واقعة بين الدولتين، خاصة أن الرئيس الروسى بوتين يعتبر إعادة الجزر عملية اتحارية لأن اليابان حليفة للولايات المتحدة وتستطيع بعد استعادة السيادة عليها نصب رادارات ومنشآت عسكرية فيها بالتعاون مع الولايات المتحدة حتى مع تقارب العلاقات الأمريكية الروسية.

ومن ناحية أخرى، فبالنسبة للعلاقات اليابانية الصينية، يمكن القول أن متانة العلاقات بين الدولتين على المستوى الاقتصادى لم تسهم بقدر كاف فى تقوية علاقاتهما السياسية المتوترة. وذلك نتيجة عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين حيث تتحدث اليابان عن تزايد عدد السفن الصينية التى تنتهك مياهها الإقليمية. وعلى الجانب الصينى هناك حديث وتحذيرات متصاعدة من تداعيات تنامى القوة العسكرية اليابانية ومشاركتها فى الحرب ضد الإرهاب، وأن اليابان يمكن أن تمثل تحدياً للأمن الإقليمى لمنطقة شمال شرق آسيا مع انتهاجها سياسات مستقلة فى الآونة الأخيرة.

"الاتجاهات الحديثة فى علاقات اليابان مع دول جنوب شرقى آسيا" هو عنوان الدراسة التى قدمها على سيد فؤاد الباحث بالهيئة العامة للاستعلامات. حيث صنفت الدراسة التوجهات اليابانية الرئيسية تجاه منطقة شرق آسيا إلى ثلاث توجهات كانت كالتالى:

**أولاً:** الاعتماد بشكل أساسى على الأدوات الاقتصادية فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية اليابانية فى جنوب شرق آسيا. وإن كان استخدام اليابان للأدوات الدبلوماسية قد اتسم بالطابع الحذر.

**ثانياً:** تأييد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى جنوب شرقى آسيا. وقد استفادت الولايات المتحدة من التبادل الاقتصادى بين اليابان ودول جنوب شرقى آسيا باعتبارها أداة هامة لمواجهة الشيوعية فى المنطقة. فضلاً عن إن وجود القوات الأمريكية فى اليابان كان عنصراً مهماً فى مواجهة القوات السوفيتية فى شرقى آسيا.

**ثالثاً:** عدم التدخل باستخدام القوة العسكرية فى جنوب شرقى آسيا. حيث أثرت مسألة مشاركة اليابان عسكرياً فى حالتين تمثلتا فى القضية الفيتنامية والقضية الكمبودية.

بالإضافة إلى ذلك، فهناك قناعة لدى النخبة السياسية اليابانية بأن المجال الآسيوى هو المجال الحيوى لتلك السياسة، ومن ثم، يتوقع أن تزداد التفاعلات الرئيسية الاقتصادية والدبلوماسية مع دول جنوب شرقى آسيا بشكل كبير دون الإخلال بالأسس التى تنظم حركة السياسة اليابانية فى الخارج، وأبرزها عدم اللجوء بشكل مكثف فى النزاعات الخطيرة وبخاصة استخدام القوة العسكرية.

وخلال الجلسة الرابعة والأخيرة للمؤتمر تم بحث وضع اليابان داخل المنظمات الإقليمية والدولية بالإضافة إلى العلاقات اليابانية بالدول العربية، والعلاقات اليابانية الأمريكية. حيث تحدث الأستاذ الدكتور محمد سعد أبو عامود، أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية، بجامعة حلوان، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. موضحاً أنه بدأ اهتمام السياسة الخارجية اليابانية بالمنطقة العربية منذ حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وحدثت أزمة النفط، التى مثلت خلافاً واضحاً فى المعادلة السياسية التى قامت عليها سياستها الخارجية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التى قامت على أساس الارتباط التام بالولايات المتحدة للدفاع عن اليابان ومصالحها الاستراتيجية. ثم جاءت أزمة الخليج الثانية وحرب تحرير الكويت حيث تشكل التحالف الدولى لتحرير الكويت بقيادة الولايات المتحدة، وهو ما أثار لدى اليابان قضية المشاركة فى إدارة

الشنون والأزمات الدولية، كدولة كبرى فى النظام الدولى معنية بالسلم والأمن الدوليين. حيث اقتصر دور اليابان فى تلك الأزمة على تقديم الدعم المالى لقوات التحالف وذلك بتقديم ١٣ مليار دولار وهو ما أدى إلى توجيه الولايات المتحدة لنقد حاد لليابان نتيجة عدم مشاركتها فى العمليات العسكرية بمقتضى الطبيعة السلمية للدستور اليابانى.

أما الاتجاهات الحديثة للسياسة الخارجية اليابانية فقد ظهرت خلال الحرب الأمريكية على العراق سنة ٢٠٠٣ حيث قامت اليابان بنشر قوات غير قتالية فى العراق للمساعدة فى إعمار العراق. وهو ما برره رئيس الوزراء اليابانى كويزومى بأنه ضرورة لكى تبرهن اليابان على تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة، ولدفع جهود المجتمع الدولى فى عمليات إعادة إعمار العراق.

كما تحدثت نيللى كمال الأمير، الباحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عن "الاتجاهات الحديثة للعلاقات اليابانية الأمريكية: حجم المصالح وأوجه الخلاف". حيث رأت تعدد مستويات العلاقات اليابانية الأمريكية، إلا أنه على مستوى العلاقات الأمنية والسياسية، يمكن القول أن التوافق يزداد بين الطرفين ويميل ناحية التكامل بدرجة كبيرة؛ نظراً لما يرتبط به من طابع رسمى، وكون رسم السياسة الخارجية مهمة القيادة السياسية، حتى وإن لاقت بعض المعارضات على المستوى الشعبى فى الدولتين. أما العلاقات الاقتصادية التى يتدخل فيها جماعات الضغط، والتنافس فى السوق العالمى، ورجال الأعمال والصناعة ويؤثروا فيها بشكل مباشر، فإن العلاقات اليابانية تميل نحو التنافس بحيث تأخذ شكل الصراع أحياناً، وإن حرصت اليابان على ألا يتم تصعيد هذه الخلافات إلى مستويات عالية. ومن ذلك الخلافات اليابانية الأمريكية حول تجارة السيارات، والصلب، والزجاج المسطح، وأشباه الموصلات.

بالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم مما توليه اليابان من أهمية محورية لعلاقاتها بالولايات المتحدة كحليف استراتيجى، إلا أن اليابان لم تغفل العلاقات المتعددة الأطراف، والسعى للقيام بدور إقليمى فى منطقة شرق آسيا. فى الوقت نفسه، تدرك القيادة السياسية فى اليابان ضرورة ألا تتعارض تلك العلاقات المتعددة الأطراف مع علاقاتها مع الولايات المتحدة التى تحتل المكانة الأولى على بنود أجندة السياسة الخارجية اليابانية.

ووفقاً لإحصائيات يابانية رسمية أجريت سنة ١٩٩٧، فهناك ٧٢% من اليابانيين راضين عن شكل العلاقات اليابانية الأمريكية.

وقد اختتمت دراسات المؤتمر بدراسة الأستاذ الدكتور أحمد عبد الوئيس، أستاذ القانون الدولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، حول "اليابان والمنظمات الدولية". وتؤكد الدراسة على أن اليابان تنظر إلى تدعيم علاقاتها برابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) باعتبارها وسيلة مهمة ليس فقط فى تدعيم الاقتصاد اليابانى وإنما أيضاً فى تمكين اليابان من تحقيق أهدافها الاستراتيجية البعيدة على المستوى الدولى، والمتمثل فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن وتبوؤ مركز القوى الكبرى فى إدارة العلاقات الدولية والنظام الدولى بصفة عامة.

من ناحية أخرى، فإنه على الصعيد الاقتصادى، تسعى اليابان إلى بناء تجمع اقتصادى قوى لمنطقة شرق آسيا بالتعاون مع رابطة الآسيان تسيطر عليه ويقوم على مبدأ التوسع التدريجى ليشمل دولاً أكثر فى

منطقة آسيا الباسيفيك لمنافسة التجمعين الاقتصاديين فى أوروبا وأمريكا الشمالية. ولعل المبادرة الخاصة بإقامة منتدى اقتصادى لشرق آسيا هى تماماً ما كانت تسعى إليه الدبلوماسية اليابانية منذ فترة طويلة، من فرض السيطرة على منطقة آسيا والباسيفيك، وهو الهدف الذى لم تتمكن اليابان بعد من تحقيقه نتيجة عدة عوامل منها مقاطعة الولايات المتحدة لهذا المنتدى.

وختاماً، فقد حاول المؤتمر من خلال جلساته ومناقشاته ودراساته الإجابة على عدة تساؤلات منها ما هى الاتجاهات الحديثة التى طرأت على أجندة السياسة الخارجية اليابانية؟ ما هى احتمالات تغير أو استمرار الدور الدولى لليابان؟ ما هى علاقات اليابان مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبى، والصين وروسيا، بالإضافة إلى علاقاتها مع الدول العربية؟ ما هى الثوابت وما هى المتغيرات فى السياسة الخارجية اليابانية؟ كيف ترسم اليابان الدور الإقليمى لها فى منطقة شرق آسيا؟ وهل تسعى إلى لعب دور قيادى فى هذه المنطقة؟ كيف تؤثر القوى السياسية المختلفة فى النظام اليابانى على توجهات السياسة الخارجية اليابانية؟

حيث توصلت الدراسات البحثية ومناقشات المؤتمر إلى تغير الملامح العامة للسياسة الخارجية اليابانية التى لم يطرأ عليها تغير ملحوظ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على المستوى السياسى. وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الأول فى الحفاظ على متانة ومحورية الحلف الاستراتيجى اليابانى الأمريكى وما يتطلبه ذلك من اتساق السياسة الخارجية اليابانية والأمريكية، وثانياً تحسين وضع اليابان دولياً على المستوى السياسى بما يتواءم قدر الإمكان مع حجمها الاقتصادى وقدراتها التكنولوجية والاقتصادية.